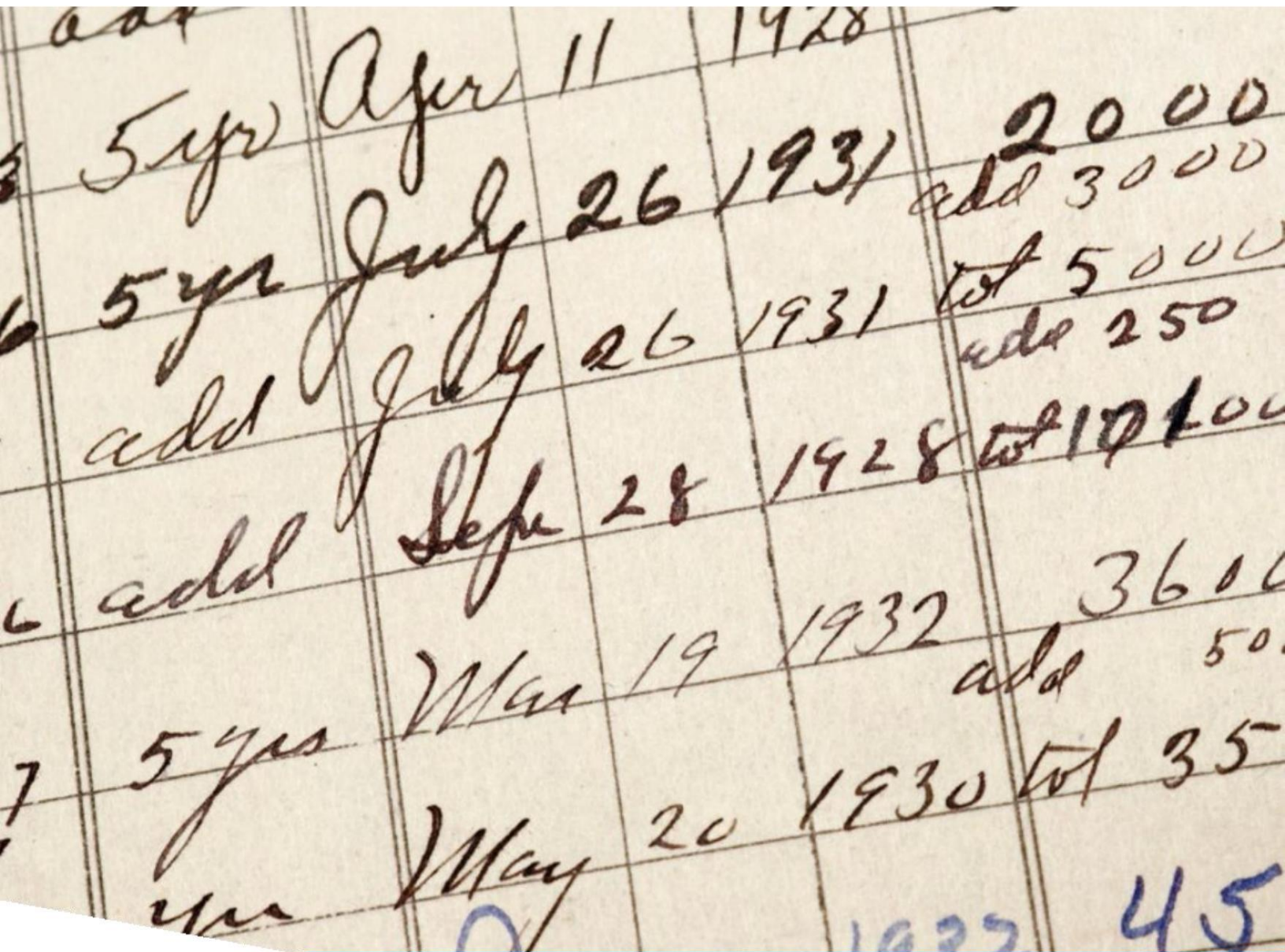


INTRODUCTION TO IPSAS



A handwritten ledger on graph paper. The entries are as follows:

Date	Description	Amount
Apr 11 1928		
5 yr		2000
July 26 1931	add	3000
July 26 1931	tot	5000
July 26 1931	add	250
Sept 28 1928	tot	10100
Mar 19 1932	add	50
5 yrs		3600
May 20 1930	tot	35
May 20 1930		45

Contents

أول اعتماد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس القدرة على ممارسة الرياضة	2
أول اعتماد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس محاسبة التمارين	3
هيكل الوحدة النمطية	3
المعيار الدولي للقطاع العام - 33الهدف	33
الموضوعية	4
التطبيق	4
التطبيق والتعريفات	5
تقييم	6
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	7
المعيار الدولي للقطاع العام - 33الإعفاءات الاختيارية	8
العرض التقديمي 9	9
لا مطابقة	11
المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام - 33المعلومات المتوفرة	61
المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام - 33النفطية العالمية	61
اعتماد أولي	71
أسئلة تطبيقية	81
تحدي	91
عوامل النجاح في النقد	91
الدورة	02
الاقتراب من المخاطرة	20
الأشخاص	02
سياسية	12
أسئلة عملية: 21	21
أسئلة تطبيقية: أفعال غير متداولة	22
الأسئلة التطبيقية: السلبيات	22
الأسئلة التطبيقية: سلبية غير مدروسة	32
أسئلة تطبيقية: 23	23
فائض أو عجز متراكم	24
المنافشات والأسئلة	24
أسئلة المراجعة	52
ردود على أسئلة المراجعة	62

First-time Adoption of Accrual Basis IPSAS

First-time Adoption of Accrual Basis IPSAS

يعتبر مانويل ديكلاريشنس إنتراشيونال ديكليرسيونس دو سيكتور العام المصدر الرئيسي الذي يتمتع بسلطة مبادئ المحاسبة الدولية العامة التي تحدد كيانات القطاع العام.

www.ipsasb.org

Structure of Module

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 أول اعتماد لتوافق ممارسة الرياضة للقطاع العام على المستوى الدولي

المعايير @ (IPSAS)

أسئلة pratiques

هناك قسمان في وحدة CE. يعرض القسم الأول متطلبات المعيار 33 IPSAS أول اعتماد للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS)، بعد طريقة المحاسبة في الممارسة. يتضمن القسم الثاني مناقشة للأسئلة العملية التي يجب طرحها عند الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس قابلية ممارسة الرياضة.

IPSAS 33 – Objective

يفهم الممولون المعلومات :

من يقدم تقارير شفافة حول انتقال أحد المتبنين الرئيسيين إلى القدرة على ممارسة الرياضة

المعيار المحاسبية الدولية للقطاع العام

من يوفر نقطة انطلاق مناسبة للاختبار بعد حساب التمرين

قاعدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي هي القاعدة المعتمدة المستخدمة من قبل المتبنين الأول قبل تاريخ التبنّي؛ وآخرون

عندما تؤدي المزايا إلى تجاوز التكاليف.

الهدف من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 هو توفير المؤشرات التي تسمح للمتبنين الأول للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد مطابقة ممارسة تقديم المعلومات المفيدة لمستخدمي دولها المالية طوال فترة الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد المحاسبة. تمرين.

يوضح المعيار 33 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن عملية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس قابلية ممارسة الرياضة للمرة الأولى قد تكون صعبة بالنسبة لبعض الكيانات وكسب المزيد من السنوات. يهدف المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 إلى ضمان حصول مستخدمي الحالات المالية على المعلومات التي لا يحتاجون إليها، بما في ذلك:

تم تضمين بعض العناصر في الدول المالية وعلى أي أساس تم تضمينها.

يشمل ذلك؛

Quels éléments n'ont pas encore été inclus dans les états financiers ? وآخرون

التقدم المتحقق مقابل المطابقة الكاملة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.



IPSAS 33 – Objective

• قبول أنواع مختلفة من التحول مقارنة بقواعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بقبالية ممارسة الرياضة.

• يمكن أن تكون نقطة الانطلاق للانتقال علاقة:

• قاعدة للخرانة

• القدرة على ممارسة التمارين الرياضية ضمن إطار آخر لإعداد التقارير

• نسخة معدلة من حاسوب الصندوق أو حاسوب التمرين

يوضح المعيار 33 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أنه لا توجد نقطة انطلاق مشتركة بالنسبة للمتبين الجدد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بسبب طريقة المحاسبة في الممارسة. يمكن لهذه الكيانات أن تقدم حالاتها المالية بناءً على طريقة المحاسبة في الصندوق؛ طريقة لمحاسبة التمارين باستخدام إطار إعداد التقارير مختلف عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ أو نسخة معدلة من سعة الصندوق أو التمرين.

وفي نفس الوقت، لا يتم تحديد أي آلية بين قاعدة التقارير الفعلية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس قابلية ممارسة الرياضة.

يوفر المعيار 33 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مرونة كافية للسماح لكل كيان باعتماد المزيد من التكيف مع الوضع. مع ضمان أن يقدم المتبني الأول معلومات عالية الجودة لمستخدمي حالته المالية.



IPSAS 33 – Scope

• التطبيق على حساب التاريخ على أساس أن رئيس الوزراء يتبنى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس محاسبة التمارين الرياضية

تعليق الفترة الانتقالية

• المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 هو المرحلة الأخيرة من عملية التبنّي

• تفاصيل الطريق/الخطة اللازمة للوصول إلى هذه النقطة

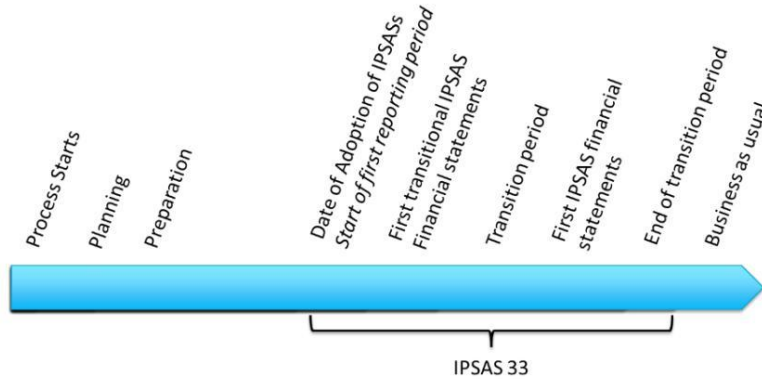
يتم تطبيق المعيار 33 IPSAS على الكيانات المعدة والمقدمة لحالاتها المالية سنويًا بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد محاسبة الممارسة وانتظار الانتقال إلى الخلايا. لا ينطبق المعيار 33 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الكيانات التي كانت موجودة سابقًا في الحالات المالية التي تحتوي على إعلان صريح وغير ملتزم بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذلك بعد طريقة الامتثال للممارسة.

بالنسبة للعديد من الكيانات، فإن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 تنتج نحو نهاية عملية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهي تتبع طريقة مطابقة الممارسة. من المحتمل أن يكون هناك الكثير من العمل التحضيري لريادة الأعمال من خلال كون الكيان موجودًا بفضل تقديم الحالات المالية بعد الالتزام بممارسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والدخول في بطل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33. وبما أن الكيان يرغب في تقديم الحالات المالية بعد الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 لا ينطبق.

يجب على الكيانات إعداد "خطة طريق" تفصيلية وخطة مشروع للسماح لها بإنجاز الأعمال التحضيرية والبدء في إعداد الحالات المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33.

IPSAS 33 – Scope and Definitions

يوضح المخطط التالي عنوان تطبيق المعيار: IPSAS 33



يحدد المعيار IPSAS 33 المصطلحات التالية، التي لا يتم استخدام بعض منها في الرسم التخطيطي.

إن تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هو التاريخ الذي تم فيه اعتماد الكيان للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك بعد طريقة مطابقة الممارسة لأول مرة ويتوافق مع بداية فترة إعداد التقارير خلال الدورة الأولى التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. طريقة المحاسبة في ممارسة الرياضة وإضفاء الطابع الرسمي على الكيان الحالي هي الحالة المالية الانتقالية بعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. أو رؤساء الدول الممولين للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المبلغ المفترض هو مبلغ يتم استخدامه كبديل لمبلغ الاستحواذ أو لمبلغ الاستهلاك في تاريخ محدد.

تعتبر حالات التمويل الأولى وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي الحالات المالية الأولى سنوياً في حالة توافق الكيان مع طريقة المحاسبة إن ممارسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد تكون بمثابة إعلان صريح دون التحفظ على المطابقة لهذه المعايير المحاسبية الدولية لأنها تعتمد أحد أو أكثر من الإعفاءات الانتقالية لهذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي لا تؤثر على العرض الدقيق لحالات التمويل والقدرة على تأكيد المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس قابلية ممارسة الرياضة.

إن المتبني الأول هو الكيان الذي يتبنى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال طريقة المحاسبة في الممارسة للمرة الأولى ويقدم أول حالات الممولين الانتقاليين للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو حالاته الأولى الممولين للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

حالة الوضع المالي للفتح هي حالة الوضع المالي لأحد أول المتبنين في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الفترة الانتقالية هي الفترة التي يطبق فيها أول متبني أو أكثر من الإعفاءات الحالية من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل أن تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك بعد طريقة المحاسبة في الممارسة وقبل أن تكون قادرة على تقديم إعلان صريح وبدون تحفظ.

المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الطريقة السابقة الخاضعة للمحاسبة هي الطريقة الخاضعة للرقابة التي تم استخدامها على الفور قبل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد طريقة المحاسبة في التمرين.

حالات الممولين الانتقالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي حالات الممولين المعدة وفقاً لهذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ظل اعتماد رئيسي لا يمكن أن تقدم إعلاناً صريحاً ولا تحفظ المطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الأخرى نظراً لاعتمادها أو أكثر من الإعفاءات الانتقالية من هذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تؤثر على العرض الدقيق. الدول المالية والقدرة على تأكيد الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس القدرة على ممارسة الرياضة.

يشمل المعيار IPSAS 33 أيضاً المؤشرات الإضافية على هذه المصطلحات.

من المهم أن نلاحظ أن المعيار IPSAS 33 يحدد ثنائي ألعاب التمويل. المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الأولى للكيان تعتبر حالات الممولين هي الحالات الأولى للممولين سنوياً في حالة توافق الكيان مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك بعد طريقة المحاسبة في الممارسة ويمكن أن يقدم إعلاناً صريحاً دون التحفظ على المطابقة لهذه المعايير. من أجل العديد من الكيانات، لا يمكن أن يكون هناك ممولون أوليون تم نشرهم بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 33 العديد من الكيانات المستفيدة في فترة زمنية أولية من الإعفاءات الانتقالية السابقة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 والتي تؤثر على العرض الدقيق والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. في ظل هذه الظروف، لا يمكن لأي كيان أن يدعي أنه مطابق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويحدد أوضاعه المالية كحالات مالية انتقالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

IPSAS 33 – Recognition and Measurement

• حالة الوضع المالي للفتح

• تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

• القواعد المحاسبية

• يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بطريقة بأثر رجعي، فقط عندما يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 أو السماح بها.

نهج بديل

• تطبيق أسلوب متماسك على جميع الفترات، باستثناء الحالات المحددة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33

• تم تعديلها خلال فترة الانتقال للتأكد من توقف الكيان عن الحصول على الإعفاءات

يتطلب المعيار IPSAS 33 من الأول أن يقوم بإعداد وتقديم حالة من الوضع المالي للافتتاح في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. هذا هو نقطة الانطلاق للمحاسبة هي نقطة المحاسبة في ممارسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

Sauf si IPSAS 33 l'exige or le permet. رئيس الوزراء المتبني يستعد لحالة تمويل الفتح في:

(أ) محاسبة جميع الأنشطة والسلع التي لا تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) لا يجوز محاسبة العناصر كعناصر نشطة أو سلبية إذا كانت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا تسمح بأي عملية محاسبة؛

(ج) إعادة تصنيف العناصر التي تمت مقارنتها بالمطابقة المرجعية السابقة باعتبارها وحدها

النوع النشاط أو السلبي أو المكون من النشاط الصافي/الرؤوس الخاصة، ولكنه يشكل نوعًا مختلفًا من النشاط السلبي أو

مكون صافي النشاط/رأس المال الخاص المطابق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وآخرون

(د) تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتقييم جميع الإجراءات والسياسة الخاضعة للضريبة.

تؤكد هذه المتطلبات أن المبدأ العام للتطبيق بأثر رجعي ينطبق على أول اعتماد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد طريقة مطابقة التمارين. وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 لا تتطلب (أو لا تعتمد) نهجًا بديلاً، فإن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتم تطبيقها بطريقة بأثر رجعي.

وبعبارة أخرى، تتم محاسبة العناصر في الدول المالية التي كانت متاحة دائمًا، وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

يؤكد المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33، بشكل عام، أن رئيس الوزراء يطبق نفس الأساليب المتوافقة في حالة الوضع المالي

الفتح والفتح طوال الفترات الحالية. من الممكن أن تظل الاستثناءات من هذا المبدأ عندما يستفيد المتبني الأول من

الإعفاءات المصرح بها بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33. في هذه الحالة، يمكن أن يتم تعديل الأساليب المحاسبية خلال فترة زمنية أخرى يتم قياسها

أن يبدأ المُتَبَنِّي الأول في المحاسبة والتقييم وأو تقديم العناصر المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

يتم تطبيق جميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي ما زالت مستمرة طوال الفترة الانتقالية من قبل الجهة الأولى التي اعتمدها لحساب تاريخ استمرارية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الجديدة طوال الفترة الانتقالية.

IPSAS 33 – Exceptions to retrospective application of IPSAS

التقديرات المتناسكة مع التقديرات تتماشى مع القاعدة السابقة

comptabilité

الضبط لتوضيح الاختلافات في الطرق المتوافقة

معلومات تكميلية بعد تاريخ اعتماد سمات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كحدث بلا تعديل

التقديرات المطلوبة للعناصر غير القابلة للمقارنة حسب الطريقة القابلة للمقارنة السابقة

مراجعة الشروط حسب تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو تاريخ الفترة الانتقالية

si reconnu plus tard

يشمل المعيار IPSAS 33 بعض الاستثناءات الإلزامية عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بأثر رجعي على التقديرات التي تتم من قبل المتبني الأول.

يجب أن تكون التقديرات متناسكة مع التقديرات التي تتوافق مع الطريقة الخاضعة للرقابة السابقة، حتى لو كان من الممكن تعديلها لتعكس الاختلافات في الأساليب الخاضعة للرقابة. يمكن للمتبني الرئيسي أن يتلقى معلومات بعد تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حول التقديرات التي ستتحققها بعد أن تكون سابقة مرجعية متوافقة. هذا هو نفس الأسلوب الذي تتبع به الأحداث فترة الإبلاغ دون تعديل، بما يتوافق مع المعيار **IPSAS 14** الأحداث اللاحقة لفترة الإبلاغ. وبمصطلحات أخرى، تتم مطابقة كل التعديلات التي تتم من خلال تلقي المعلومات أثناء التمرين أثناء تلقي المعلومات؛ الفترات السابقة لا تتراجع.

قد يتعين على أحد المتبنيين الرئيسيين إجراء تقديرات لا تتطلبها المراجعة السابقة الخاضعة للضريبة. تعكس هذه التقديرات الظروف التي كانت قائمة في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (أو في التاريخ خلال الفترة الانتقالية التي تمت فيها محاسبة العناصر بعد تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). على وجه الخصوص، تعكس تقديرات سعر السوق أو سعر الفائدة أو سعر التغير ظروف السوق في هذا التاريخ. بالنسبة للأنشطة غير المالية، مثل القيود الجسدية، والتقديرات المتعلقة بمدة الاستخدام، والقيمة المتبقية أو حالة النشاط التي تعكس الاهتمام وتعزيز الاتجاه في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو في تاريخ الفترة الانتقالية.

IPSAS 33 – Fair Presentation and Compliance with IPSAS

الدول المالية الأولى في القطاع العام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) لأحد الأولين المعتمدين : doivent présenter fidèlement الدول المالية

الوضع والأداء المالي وتدفق خزينة الكيان

تؤثر بعض الإعفاءات على العرض الدقيق والمطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إذا كنت تستخدم هذه الإعفاءات، قم بإعداد الحالات المالية الانتقالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

يجب مراعاة الأهمية النسبية لتقييم العرض التقديمي الصحيح والمطابقة.

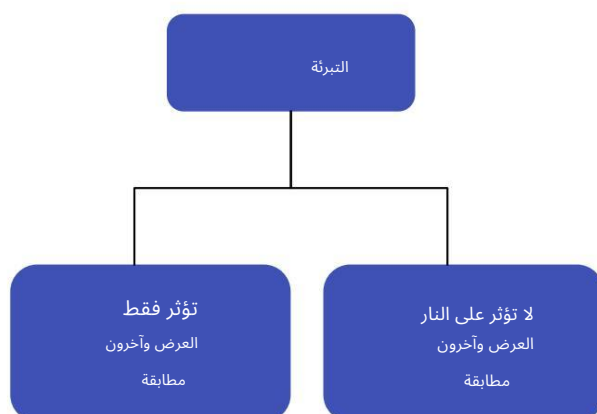
يجب على أول دولة مالية تعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تقدم ثبات الوضع المالي والأداء المالي وتدفق خزينة المؤسسة. تؤثر بعض الإعفاءات السابقة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 على العرض الصحيح لحالات التمويل وقدرة رئيس الوزراء المعتمد على تأكيد المطابقة مع طريقة مطابقة ممارسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. حتى تنتهي صلاحية الإعفاءات التي سبقت الالتزام / عندما يتم حساب العناصر المعنية، وأو قياس المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المطبقة (بعد أول حدث).

وإلى أن يتم اعتماد أول دولة تتبنى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال التأكد من امتثالها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الالتزام بالممارسة، يتعين عليها إعداد الحالات المالية الانتقالية بعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. لا يجوز للمتبني الأول أن يستعيد امتثالاً كاملاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحيث يكون مطابقاً لجميع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في هذا التاريخ (استثناء الإعفاءات المصرح بها بموجب المعيار IPSAS 33 والتي لا تؤثر على العرض الدقيق) وآخرون (المطابقة).

عندما تكون القيمة هي أنها يمكن أن تقدم أداءً مخلصاً في الوضع المالي، مع الأداء المالي وتدفق الخزنة، يجب على الكيان أن يأخذ في الاعتبار الشخصية المهمة، على سبيل المثال، يمكن للمتبني الجديد أن يتبنى فترة انتقالية ثلاث سنوات للمحاسبة وقياس التعديلات المستمرة، لأن البيانات المتاحة حول قيمة تعديلات الانبعاث والأشعة تكون غير كافية، إذا لم تستفيد المؤسسة من أي شيء آخر وأن المنتجات الناتجة عن التعديلات ليست ذات أهمية بالنسبة لحالة الممولين في المجموعة، فقد تستنتج المؤسسة أنها تتبنى الإعفاء والتصرفات الانتقالية، فالعرض إن الإخلاص واحترام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا يؤثران. ونتيجة لذلك، فإن المتبع الأول سيستمر دائماً في الحصول على صورة صحيحة وتأكيد مطابقتها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد طريقة محاسبة الممارسة في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد طريقة محاسبة الممارسة أو خلال الفترة الانتقالية.

IPSAS 33 – Optional Exemptions

حتى الوقت الحاضر، هذه وحدة مرجعية للإعفاءات المقدمة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 33 يتم تقديم المزيد من التفاصيل باستمرار.



Three-year
transition period

IPSAS 33 – Exemptions affecting Fair Presentation and Compliance

*توزيع ثلاث مرات من أجل المحاسبة و/أو تقييم الأنشطة والسلبيات :

المخترعون

مسكن التنسيب

الجمود الجسدي أو الأنظمة

يتم تحديد المزايا والمزايا الأخرى للموظفين على المدى الطويل أو الأنشطة

البيولوجيا والمنتجات الزراعية أو الشلل

incorporelles

أعمال امتيازات الخدمات والتصرفات المرتبطة بها

أدوات الممولين

المزايا الاجتماعية

*تبرئة ثلاث سنوات من المحاسبة وتقييم الإيرادات دون تغيير *

الإعفاءات عندما لا تكون الأنشطة/التصرفات المرتبطة غير قابلة للمحاسبة أو التقييم أو التكاليف

d'emprunt

يا نو

الأحكام والأحداث السلبية والأحداث

مجموعات القطاع العام

*معلومات حول الأطراف Liées

*المشاركات في كيانات أخرى

أحد أهم الإعفاءات السابقة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 والتي تؤثر على الصورة الحقيقية والمطابقة المتعلقة بالتقييم ومقارنة الأنشطة والسلع.

عندما لا يكون هناك اعتماد أولي على محاسبة الأنشطة و/أو السلبيات من خلال طريقة قابلة للمقارنة سابقة، لا يمكن مقارنتها و/أو تقييم الأنشطة و/أو السلبيات اللاحقة خلال فترات إعداد التقارير البدء بتاريخ واحد في الثلاث سنوات التالية لتاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

(أ) المخزونات (التصويت على المعيار 12، IPSAS المخزونات)؛ (ب) المساكن دي

التنسيب (النظر في المعيار 16، IPSAS مساكن التنسيب)؛ (ج) الشلل

الجسديات (voir IPSAS 17، الجمود الجسدي)؛ (د) أنظمة الإمتيازات المحددة وغيرها

مزايا الموظفين على المدى الطويل (راجع المعيار 39، IPSAS مزايا الموظفين)؛ (هـ) الأنشطة البيولوجية والمنتجات الزراعية (الصوت

المعيار الدولي للقطاع العام 27، الزراعة)؛ (و) عمليات التثبيت غير المادية 31، IPSAS voir عمليات التثبيت

إنكوربوريليس)؛ (ز) أعمال امتيازات الخدمات والأشخاص المرتبطين بها،

هذا هو نموذج الممول السليبي، وهو نموذج لثمانية حقوق للمشغل (voir IPSAS 32، Accords de

امتياز الخدمات : المتنازل)؛

(ح) ممولي الأدوات (النسخة من المعيار 29، IPSAS ممولي الأدوات: المحاسبة والتقييم أو

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41، ممولي الأدوات)؛ وآخرون

(ط) المزايا الاجتماعية (النظر في المعيار 42، IPSAS المزايا الاجتماعية).

يمكن أن يقوم أحد المتبنين الرئيسيين بتعديل الطريقة المتوافقة فيما يتعلق بالمحاسبة و/أو تقييم الأنشطة و/أو السليبات على فئة أساسية حسب الفئة أو الفئة عندما يتم ترخيص استخدام الفئات أو الفئات في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قابلة للتطبيق. على سبيل المثال، قد يقوم كيان بتعديل الأساليب الخاضعة للمحاسبة فيما يتعلق بمقارنة وتقييم المركبات على مدار فترة إعداد التقارير، وتعديل الأساليب الخاضعة للمحاسبة فيما يتعلق بمحاسبة وتقييم التضاريس والمنشآت على مدار فترة الإبلاغ لفترة لاحقة، بقدر حصولك على المعلومات ذات الصلة. يسمح المعيار IPSAS 17 باستخدام الفئات، يتيح ذلك للكيان تقديم معلومات مفيدة حول فئات الأنشطة أو السليبات حتى تكون هذه المعلومات متاحة، دون التأكد من أن المعلومات المتوفرة لكل نشاط أو سلب مخفية بموجب معايير IPSAS 17معيّنة.

هذه الإعفاءات الانتقالية من المفترض أن تمنحها أولاً اعتماد تأخير لتطوير نماذج الملفات القابلة للمقارنة و/أو تقييم أفعالك و/أو سلباتك طوال فترة الانتقال.

يتوفر إعفاء مماثل للمحاسبة وتقييم الإيرادات قبل التغيير. لا يستطيع أحد المتبنين الرئيسيين تعديل الطريقة المتوافقة مع ما يتعلق بالمحاسبة وتقييم المنتجات دون تغيير طوال فترة يمكن أن تستمر حتى ثلاث سنوات. Premier
Encore une fois, cela vise à donner au
اقتصادي اعتماد تأخير لتطوير نماذج قابلة للاكتشاف و/أو قياس إيراداتها دون تغيير. كما هو الحال بالنسبة للأنشطة والسليبات، يمكن للمتبنين الأول أن يعدل أساليبه المتوافقة مع الإيرادات التي لا تتغير، فئة على حدة. على سبيل المثال، قد يستغرق الأمر وقتاً أقل لتطوير نموذج قابل للمقارنة وقياس مدفوعات أفضل لتطوير نموذج مكافئ للضرائب على الإيرادات.

هناك استثناءات أخرى تكون متاحة عندما لا تكون الأنشطة أو السليبات المعنية خاضعة للمحاسبة أو التقييم. على سبيل المثال، لا يمكن للكيان الذي لا يقوم بمحاسبة أو تقييم عملياته الجسدية أن يقيس تفعيل تكاليف التمويل المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 5.تكاليف التمويل. لا يستطيع أحد المتبنين الرئيسيين الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام رقم 5، حيث لا يمكن اللجوء إلى الإعفاء من المحاسبة وتقييم حالات العجز الجسدي. على الرغم من ذلك، طالما أن المتبنين الأول لا يسود بالإضافة إلى الإعفاء من التسوية وتقييم التقيد الجسدي، فإنه ليس من الممكن تطبيق المتطلبات المستحقة على عقود التمويل الموقعي، ولا comptabiliser و/أو تقييم تأثير الاستحواذ. أول تقدير لتكاليف التركيب والتحسين في حالة جيدة وتعويض عن حالة الموقع على الرغم من نجاحه.

لأسباب مماثلة، لا يمكن لأي كيان أن يقوم بمقارنة الأنشطة والسلع المكتسبة في إطار إعادة تجميع القطاع العام (راجع المعيار IPSAS 40إعادة تجميع القطاع العام). لم يعد هناك إمكانية للتوافق مع هذه الفئة من الأنشطة أو السليبات.
ومع ذلك، لا يجوز محاسبة جميع الأنشطة والأشخاص المرتبطين بإعادة تجميع القطاع العام، ولا يُسمح بمحاسبة الشهرة. بدلاً من ذلك، يتم احتساب الفرق بين المعاملة المدفوعة والأفعال/التصرفات الصافية في النشاط الصافي/الرؤوس الخاصة.

لا يستطيع أحد المتبنين الرئيسيين الكشف عن العلاقات مع الأطراف المكذبة، والمعاملات بين الأطراف المكذبة، والمعلومات المتعلقة بالمبادئ الموجهة لفترات تقديم التقارير التي تبدأ في تاريخ الوضع في الثلاث سنوات التالية لتاريخ اعتماد القرار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من الجيد أن نشجع على الكشف عن جميع المعلومات التي نعرفها.

عندما يكون المتبنين الأول غير قابل للمقارنة في المصالح في الكيانات الخاضعة للرقابة أو الشركات المرتبطة أو الشركات المشتركة، فهي سابقة مرجعية قابلة للمحاسبة، ولا يمكن مقارنتها و/أو تقييم مصالحيها في كيانات أخرى بصفتها كياناً خاضعاً للرقابة أو مؤسسة شريكة أو مؤسسة مشتركة. من أجل فترات إعداد التقارير التي تبدأ في تاريخ الوضع في الثلاث سنوات التالية لتاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس قابلية ممارسة الرياضة.

عندما تتبنى الدولة الأولى حالات التمويل الموحدة، فإنها لا تستطيع إزالة جميع المبيعات والمعاملات والمنتجات والنفقات بين الكيانات من خلال الكيان الاقتصادي طوال الفترة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، لا يستطيع المستثمر التخلص من جزء من الزيادة والعجز الناتج عن المعاملات بمبلغ كبير بين المستثمر وشركته المرتبطة أو المؤسسة المشتركة طوال فترة التحول.

IPSAS 33 – Exemptions not affecting Fair Presentation and Compliance

• استخدام المبلغ المفترض لتقييم الأنشطة وأو السليبيات

س الأسهم

• مساكن التنسيب

الشلل الجسدي • الشلل

incorporelles (ظروف سو)

أدوات الممولين

أعمال امتيازات الخدمات

• فريد عندما لا يكون سعر الاستحواذ منخفضًا

• متاح • المبلغ المفترض هو مجرد قيمة أو جبل من une

• évaluation antérieure المعلومات المقارنة والسيرة الذاتية التاريخية • (états financiers)

تأثيرات الاختلافات في أسلوب التغيير • تأثيرات التشغيل

• يو

• قطاع المعلومات

• انخفاض قيمة العملة

مزايا الموظفين

• أدوات الممولين

• الأنشطة المتضمنة

اتفاقيات امتياز الخدمات

• الفائدة في الكيانات الأخرى

• المزايا الاجتماعية

يمكن لأحد المتبنين الرئيسيين اختيار تقييم الأنشطة وأو السليبيات اللاحقة لقيمتها العادلة عندما تكون المعلومات المتوفرة حول تكاليف الأنشطة والسلوكيات غير متوفرة، واستخدام هذه القيمة فقط مثل التكلفة المفترضة من أجل:

(أ) المخزون (اختبار المعيار : (12 IPSAS ب)

حوافز التنسيب، إذا كان الأول هو اختيار استخدام نموذج تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام :16 ج) الشلل

الجسديات (اختبار المعايير الدولية للقطاع العام : 17 د) الشلل الجسدي،

autres que les immobilisations incorporelles générées en interne (voir IPSAS 31) qui satisfont :

(ط) معايير المحاسبة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 31 (استبعاد معيار التقييم القابل للتطبيق)؛ وآخرون (ثانيا) ليه

معايير إعادة تقييم المعيار IPSAS 31 (وتشمل وجود سوق نشط)؛

هـ) ممولي الأدوات (النظر في المعيار IPSAS 29 أو :41 IPSAS أو و) Actifs دي

امتياز الخدمات (التصويت على المعيار IPSAS 32).

قد لا يتم تحديد المبلغ المفترض عندما لا يكون مبلغ الاستحواذ على النشاط وأو الدخل متناخا. يفترض الحساب أن الكيان قد قام بضبط النشاط وأو المرور في التاريخ المحدد. يرتكز السداد الأخير على هذا المبلغ المفترض، من حيث مبدأ أن مبلغ الاستحواذ يكون مساويا للسعر المفترض. على سبيل المثال، يمكن للمتبني الأول أن يختار تقييم عمليات التثبيت الجسدي التي يُفترض أن تكون في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لأن المعلومات المتعلقة بتكلفة التثبيت الجسدي ليست متاحة في هذا التاريخ وتستخدمها مجرد قيمة. comme son coût réputé à cette date. يعتمد كل التخفيض الأخير على القيمة المحددة في هذا التاريخ والبدء في حساب التاريخ حسب السمعة التي تم تحديدها.

لا يعتبر استخدام المبلغ المفترض بمثابة إعادة تقييم أو تطبيق نموذج القيمة العادلة لتقييم آخر يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الأخرى.

يمكن للمتبني الأول أن يختار استخدام جبل إعادة تقييم الشلل الجسدي وحده، وهو سابقة مرجعية يمكن مقارنتها بالسمعة في حالة إعادة التقييم، في تاريخ إعادة التقييم، عالميًا مشابهًا لما يلي:

(أ) مجرد قيمة؛ أو

(ب) حساب أو مبلغ الاستهلاك، السداد، المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعدلة لإعادة التدوير، من أجل على سبيل المثال، التغيرات في مؤشر الأسعار العام أو المحدد.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يوفر استثناءً فيما يتعلق بعرض المعلومات المقارنة. لا يستطيع أحد المتبنيين الرئيسيين تقديم معلومات مقارنة في الدول الرئيسية الممولة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو في الدول الرئيسية الممولة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع تشجيعه على العمل. إذا تم اعتماد الإصدار الأول من المعلومات المقارنة، فيجب أن يتم تقديم هذه المعلومات وفقًا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 1.

يوفر المعيار 33 IPSAS إعفاءً فيما يتعلق بتغيرات أسلوب التغيير. في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لن يتمكن أحد المتبنيين الرئيسيين من تلبية المتطلبات النسبية لمجموعات التحويل المتراكمة الموجودة في هذا التاريخ. إذا كان المتبني الأول يستخدم إعفاء : cette

(أ) مجموعات التحويل التراكمية لجميع العمليات الخارجية تعتبر فارغة في التاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام : وآخرون

(ب) المكاسب أو الفوائد الناتجة عن التنازل الأخير عن جميع الأنشطة الخارجية باستثناء فروق تحويلات التحويل قبل تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك الاختلافات في التحويلات النهائية.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يوفر استثناءً فيما يتعلق بتكاليف التشغيل. هذا هو الإعفاء الذي يؤثر على العرض التقديمي الدقيق والمطابقة دون أن يكون هذا السؤال مسبقًا. إذا كان أحد المستفيدين الرئيسيين من هذا الإعفاء الثاني، فلن يتمكن من تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالطريقة الخامسة بأثر رجعي. تم السماح للمعتمد الأول بتصميم أي تاريخ سابق لتاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 5 بالطريقة المحتملة لحساب هذا التاريخ المحدد.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يوفر استثناءً فيما يتعلق بعقود الموقع. هذا هو الإعفاء الذي يؤثر على العرض التقديمي الدقيق والمطابقة دون أن يكون هذا السؤال مسبقًا. ينبغي للمعتمد الرئيسي أن يصنف جميع عقود الموقع الموجودة مثل عقود الموقع البسيطة أو عقود تمويل الموقع على أساس الظروف الموجودة في بداية العقد، في المقياس الذي يتم إجراؤه، يستمر تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام . ومع ذلك، عندما يقوم صاحب العمل والمتعهد بتعديل أحكام عقد الموقع بين تاريخ بدء العقد وتاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس ممارسة المحاسبة بطريقة تدخل في الاعتبار تصنيف مختلف لعقد الموقع في تاريخ التبرني. يعتبر الاتفاق المعدل بمثابة اتفاق جديد. يقوم أحد كبار المتبنيين بحساب ترتيبات الاتفاق الجديد حسب تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الالتزام بالممارسة لتصنيف عقد الموقع على أنه عقد موقع بسيط أو تمويل موقع.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 هو استثناء فيما يتعلق بالمعلومات القطاعية. لا يمكن للمتبني الرئيسي تقديم معلومات قطاعية خلال فترات تقديم التقارير التي تبدأ في تاريخ واحد في الثلاث سنوات التالية لتاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يوفر إعفاءً فيما يتعلق بالإهلاكات. يطبق أحد المتبنين الرئيسيين المتطلبات المتعلقة باستهلاك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 21 و 62 من الطرق المحتملة لحساب تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وينطبق هذا على الأنشطة التي تمت مقارنتها وتقييمها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في هذا التاريخ. قد لا تتم مقارنة الأنشطة الأخرى وتقييمها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في هذا التاريخ حيث سيعتمد أولاً استفادة من الإعفاءات التي تسمح بعدم مقارنة الأنشطة خلال الفترة الانتقالية. وتخضع هذه الأنشطة لاختبار انخفاض القيمة في اللحظة التي تتم فيها مقارنتها أو تقييمها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

يوفر المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 إعفاءً فيما يتعلق بمزايا الموظفين، بما في ذلك أنظمة الإعانات المحددة والمزايا الأخرى للموظفين على المدى الطويل. بالنسبة لهذه العناصر، إذا كانت المحاسبة الأولية وتقييمها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي أعلى أو أدنى من السلبية التي تمت مقارنتها وتقييمها في نهاية الفترة مقارنة بالطريقة القابلة للمحاسبة السابقة للمعتمد الأول، فإن المتبع الأول يقارن الفرق في "فائض أو عجز يتراكم في الفتح". يتم احتساب الفرق خلال فترة الدورة التدريبية للعناصر التي يتم مقارنتها و/أو تقييمها، والتي يمكن أن تكون في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أو في تاريخ لاحق إذا كان أول من اعتمد الاتحاد الأوروبي هو العودة إلى كل شيء انتقالي. (discuté plus haut dans ce document) الوحدة النمطية التي تسمح لك بعدم مقارنة الأنشطة والبيانات لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات.

يقوم أحد المتبنين الرئيسيين بمقارنة جميع عمليات إعادة التقييم المتراكمة في الفائض أو العجز المتراكم في الفتح على مدار فترة خلال فترة الطرف، حيث يتم احتساب العناصر و/أو تقييمها.

يتنوع المعيار 33 IPSAS مسبقاً الإعفاءات المتعلقة بالأدوات المالية. تم نشر المعيار 41 IPSAS في عام 2018 وسيظل قيد التنفيذ في 1 يناير 2023. وقد تم تقديم المشورة إلى الكيانات التي تلتزم بممارسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكنها لم تحسن بعد تسوية أدوات التمويل، من خلال تمريرها مباشرة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 41 ومع ذلك، فإن بعض الكيانات التي تم تدريبها على اجتياز الالتزام بممارسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويمكن أن تكون قد نجحت بالفعل في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 29.

هل تعلم أن بعض تسويات أدوات التمويل تختلف عن المعيار 41 IPSAS عن المعيار 29 IPSAS بعض الإعفاءات السابقة في المعيار 33 IPSAS بشكل مختلف. تنطبق الإعفاءات التي تم ذكرها على هذا النحو على المعيار 41 IPSAS والمعيار 29 IPSAS ولكن على العكس من ذلك.

* يجب على أحد المتبنين الرئيسيين تقييم شروط الأداة المالية لتحديد

يحتوي على مكون سلبي ومركب نشط صافي/الرؤوس الخاصة، المسموح به، المعيار 33 IPSAS

de ne pas séparer ces deux party si la composante passif n'est plus UN Premier اعتمد

خلال تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

* يمكن للمتبنين الأول أن يصمم أدوات مالية متاحة للبيع (في حالة

تمت محاسبة الأنشطة المالية بموجب المعيار 29 IPSAS فقط) أو حسب القيمة حسب النتيجة -

بشرط أن تتكرر معايير التقييم - في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بالإضافة إلى التاريخ الأولي)، استطلاع).

* يمكن لأحد المتبنين الرئيسيين أن يصمم استثماراً باستخدام أداة لرأس المال الخاص تعمل بالقيمة العادلة من خلال

actif net/capitauxpropres (معيار 41 IPSAS الفريد).

* أحد كبار المتبنين يطبق متطلبات فك القيود على الأدوات المالية.

التطلع إلى حساب تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (أو لحظة تنتهي فيها أدوات التمويل

لاحظ ما إذا كان المتبنين الأول قد نفذ التصرفات الانتقالية المحددة بشكل أكبر في المستند الحالي.

وحدة). ومع ذلك، يمكن للمتبنين الأول أن يطبق متطلبات إلغاء التوافق بأثر رجعي.

لحساب تاريخ من اختيارك، بشرط أن يتم الحصول على المعلومات الضرورية في الوقت الحالي

المعاملات الأولية المتوافقة مع ces.

إذا كان رئيس الوزراء يتبنى منصباً صافياً كعنصر مغطى بما يتوافق مع سابقته

قاعدة التوافق، يمكن تصميم عنصر فردي في موضعه الصافي (أو موضع صافي إذا كان

التي تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (41 طالما أن العنصر يغطي هذه المعايير، بشرط أن

ما هو التأخر في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (أو مرة واحدة تنتهي فيها أدوات التمويل)

تم التعرف على ما إذا كان المتبنين الأول سيسبق التصرفات الانتقالية المحددة مسبقاً

في وحدة (ce).

* ومع ذلك، إذا كان أحد المتبنين الرئيسيين قد صمم معاملة كقطاع أكثر من أن التغطية لا تفي بشروط تغطية التغطية بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المطبق الأول يطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 29 أو IPSAS 41 للوفاء بمتطلبات التغطية.

* يتم تقييم الممول الرئيسي إذا كان الممول يفي بالشروط اللازمة لتقييم مبلغ الدين أو القيمة العادلة لصافي التصرف/رأس المال الخاص على أساس الأفعال والظروف التي كانت موجودة في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 41 منفرد).

• من المستحيل تقييم عنصر من القيمة المؤقتة للأموال المعدلة على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويجب على الكيان تقييم خصائص تدفق عقود الخزنة لهذا الممول النشاط. sur la base des faits والظروف الموجودة في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام دون حساب

متطلبات تعديل عنصر القيمة المؤقتة للفضة (المعيار IPSAS 41 الفريد).

• سيكون من المستحيل تقييمه إذا كانت قيمة عنصر السداد المتوقع ضئيلة على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فيجب على الكيان تقييم الخصائص التعاقدية لتدفق الخزنة هذا الممول النشاط على أساس الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام دون مراعاة الاستثناء النسبي لخصائص السداد المتوقع للمعيار IPSAS 41 (IPAS 41 الفريد).

• لا يمكن لأي جهة أن تطبق بأثر رجعي طريقة الحصول على الفائدة الفعالة أو قيمة النشاط الممول أو التمويل السلبي في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فهي قيمة جديدة قابلة للخصم بشكل إجمالي على هذا النحو. سيتحمل الممول النشاط أو الممول الجديد استهلاك هذا الممول السلبي في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معيار المحاسبة الدولية في القطاع العام 41 فقط).

* يطبق رئيس مجلس الإدارة المتطلبات المتعلقة باستهلاك أدوات الممولين بالطريقة المتوقعة لحساب تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (أو مرة واحدة يتم فيها محاسبة أدوات الممولين في حال تمسك رئيس الوزراء بالتصرفات الانتقالية المطلوبة الإضافية) وحدة (dans ce

في الوقت الذي تمت فيه مقارنة الأدوات المالية وتقييمها وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن أول من اعتمدها يقيم وجود إشارة إلى أن الأداة المالية تخضع لاستهلاك. يتم موازنة كل قيمة القيمة المضافة مع الفائض أو العجز المتراكم في الفتح خلال الفترة.

* يستخدم أحد المتبنين الرئيسيين المعلومات المعقولة والمبررة المتاحة دون تكاليف أو بذل جهود مفرطة لتحديد مخاطر الائتمان في تاريخ لاحق، حيث تكون أدوات الممولين قد تمت مقارنتها مبدئيًا ومقارنة مخاطر الائتمان في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 41 منفرد).

* لتحديد ما إذا كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بعد المحاسبة الأولية،

يمكن للمتبنين الأول أن يطبق الفرضية بمجرد أن تكون مخاطر الائتمان على أداة تمويل لا تزيد من الطريقة المهمة بعد أن تم تحديد التسوية الأولية على أن الأداة المالية غير قادرة على تمويل مخاطر الائتمان في تاريخ كلوت؛ والاقتراح القابل للدحض يرجع إلى خطر الائتمان على نشاط ممول بطريقة كبيرة بسبب المحاسبة الأولية عندما تكون المدفوعات التعاقدية بعد مرور أكثر من 30 يومًا (المعيار IPSAS 41 الفريد).

• إذا كان تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيحدث ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بعد التسوية الأولية لأداة تمويل لضرورة لتكاليف أو جهود زائدة، فإن أحد كبار المتبنين يقوم بتسوية مخصص مخصص لذلك "جبل عادل لحق الائتمان على مدى مدة الحياة في كل تاريخ إغلاق حتى تصبح هذه الأداة المالية غير قابلة للتوافق (المعيار IPSAS 41 الفريد)"

* عندما يختار الرئيس الأول تقديم معلومات مقارنة في الدول المالية التي تمر بمرحلة انتقالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو في الدول الرئيسية الممولة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنه لا يمكن تقديم معلومات عن الطبيعة ودراسة مخاطر التخلص من أدوات الممولين من أجل فترة المقارنة.

يتم تطبيق متطلبات المعلومات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 30 بطريقة محتملة لحساب تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (أو مرة واحدة يتم فيها محاسبة الصكوك الممولة إذا كان المتبنى الأول يطبق على التصرفات الانتقالية التي تم تحديدها بشكل أكبر في أعلى المستويات) وحدة م.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يوفر إعفاءً فيما يتعلق بالشلل غير المادي. يمكن أن يقوم أحد المتبنين الرئيسيين بالمحاسبة و/أو تقييم التجميد المدمج الذي تم إنشاؤه داخليًا إذا تم الرد عليه مرة أخرى لتعريف التجميد المدمج ومعايير المحاسبة، حتى لو كان المتبنى الأول، فإن ذلك يعتبر سابقة مرجعية قابلة للمحاسبة، رسوم هذه الرسوم. لا يمكن تحديد سعر السعنة من خلال الأنشطة المدمجة المولدة داخليًا.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يوفر إعفاءً فيما يتعلق باتفاقيات امتياز الخدمات. عندما يختار المتبنى الأول تقييم أنشطة امتياز الخدمات باستخدام التكلفة المفترضة، يتم تقييم السبلات المرتبطة باستخدام:

(أ) التدفقات التعاقدية للخزنة تبقى محددة في الاتفاق المخالف والشروط المنصوص عليها (نموذج المسؤولية)

المالية) : أو و

(ب) قيمة النشاط المنخفض للأحداث المالية السلبية، يتم تعديلها لتعكس الفترة المتبقية من

نظام امتياز الخدمات (ثمانية حقوق لنموذج المشغل).

كل الفرق بين قيمة نشاط امتياز الخدمات والممول السليبي هو أن نموذج التمويل السليبي يتم مقارنته بالزيادة أو العجز التراكمي للفتح خلال الفترة على مدار فترة تغطية العناصر الخاضعة للمقارنة و/

أو التقييمات.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يقدم إعفاءات للظروف في الكيان الخاضع للرقابة والكيان الخاضع للرقابة، والذي يؤدي إلى تبني أولياء الأمور في لحظات مختلفة.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يشمل أيضًا الإعفاءات الأخرى المتعلقة بالمشاركات في الكيانات الأخرى.

إن المتبنى الأول الذي هو كيان خاضع للرقابة سيستفيد من كيان استثماري على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك من خلال طريقة الالتزام بالممارسة.

عندما يكون الاستثمار الرئيسي المتبنى قابلاً للمقارنة في شركة مشتركة، فإنه يعتبر سابقة مرجعية قابلة للمحاسبة باستخدام الدمج النسبي، ويتم تقييم الاستثمار في الشركة المشتركة على أساس تاريخ التبني كيعض القيمة الخاضعة للأنشطة والتصرفات السلبية. لكي يتم توحيد الكيان مسبقًا بشكل متناسب. يتم اعتبار Ceci بمثابة المبلغ المفترض للاستثمار عند التسوية الأولية. يشهد أحد المتبنين الرئيسيين انخفاض قيمة الاستثمار في تاريخ التبني. إذا كانت بعض القيم الخاضعة للضريبة بدلاً من الأنشطة السلبية، فإن المتبنى الأول يقيم الالتزامات القانونية أو الضمنية فيما يتعلق بالأنشطة السلبية، وإذا كان الأمر كذلك، قم بمحاسبة سلبية مقابلة. إذا استنتج المتبنى الأول أنه لا توجد التزامات قانونية أو ضمنية تتعلق بالنشاط غير سلبية، فإنه سيتم تعديل الفائض أو العجز المتراكم في تاريخ التبني.

المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 33 يخصص الإعفاءات المتعلقة بالمزايا الاجتماعية. هذا هو الإعفاء الذي يؤثر على العرض التقديمي الدقيق والمطابقة دون أن يكون هذا السؤال مسبقًا. يجب على أحد المتبنين الرئيسيين أن يحدد اسمًا أوليًا لنظام الإعانات الاجتماعية في تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (أو في تاريخ فترة الانتقال إلى جانب الإعانات الاجتماعية التي يتم مقارنتها بعد تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) المطابقة للمعيار 42. IPSAS المزايا الاجتماعية.

إذا كان هذا السليبي الأولي أعلى أو أقل من السليبي الذي تم مقارنته و/أو تقييمه في نهاية الفترة مقارنة بالطريقة القابلة للمقارنة السابقة للمتبنى الأول، فقم بمقارنة هذا الزيادة/النقصان في كمية التراكم المتراكمة. تعتبر القروض الاجتماعية زائدة أو ناقصة خلال الفترة التي يتم فيها تقييم القروض الاجتماعية و/أو تقييمها.



IPSAS 33 - Disclosures

المعلومات الموجهة إلى مستخدمي الحالات المالية العابرة للحدود

الإفصاحات خلال الفترة الانتقالية :

شرح مرور aux المعايير الدولية للقطاع العام

المصالحات

lesquelles le coût présumé est utilisé في الإفصاحات في

الإعفاءات من المعلومات المقدمة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المعيار الدولي للقطاع العام 33 يفهم متطلبات المعلومات. تهدف Celles-ci إلى توفير معلومات مفيدة لمستخدمي الدول المالية الانتقالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتقييم هذه الدول المالية والتقدم الذي أحرزه أولياء الأمور في التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال طريقة المحاسبة على الممارسة. وعلى وجه الخصوص، الإفصاحات مفهومة

• شرح للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (ويشمل معلومات حول طريقة الانتقال

الطريقة المقبولة سابقا تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي تؤثر على الوضع المالي الحالي).

• تقريب الجبال المعلنة وفقًا للطريقة المتوافقة مع السوابق والمبيعات

الإعلان عن تاريخ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

• المعلومات الموضحة تعلق على أول مستخدم يستخدم المبلغ المفترض.

عندما تتبنى الحكومة الأولى إعفاءً ولا تتم مقارنتها وأو تقييم العناصر المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنها لا تستطيع تطبيق متطلبات العرض والمعلومات المرتبطة بها حتى ذلك الحين كيفية مقارنة وتقييم هذه العناصر بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. على سبيل المثال، إذا لم يتم أحد المتبنيين الرئيسيين بمحاسبة أو تقييم قيمة القيود الجسدية في الدول المالية الأولى التي تمر بمرحلة انتقالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فلن يتمكن من تقديم الوظائف المتعلقة بالإعفاء الجسدية في هذه الحالات المالية، ولا يشمل ذلك كل شيء المعلومات المتعلقة بالتجميد الجسدي.



IPSAS 33 – Comprehensive Coverage

المعيار IPSAS 33 مرجع لجميع الإعفاءات

التطبيقات • تغطية كاملة للأسئلة الانتقالية

المعيار IPSAS 33 هو "أداة فريدة من نوعها"

• يتم تجميع السيرة المفيدة بنفس الطريقة

تم نشر المعيار IPSAS 33 في عام 2015 وتم تقديمه لأول مرة، وهو عبارة عن تغطية كاملة لجميع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تعتمد على أول اعتماد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد طريقة الامتثال للممارسة. من خلال تجميع جميع المتطلبات في مكان واحد، يساعد المُعدّون على عكس طريقة اجتياز المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال طريقة مطابقة التمارين.

Useful information for first-time adoption

• الدراسة 14، الانتقال إلى حساب التمرين

o التوجيه للحكومات والكيانات

الحكومة أو التوجه نحو الممارسة

o Comprend des « Comment le faire » الاقتراحات sur

إدارة المشروع أو عدم صلاحيتها (عدم اتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)

• Études de cas sur le site Web de l'IPSASB

o كوستاريكا

غواتيمالا

يا مالطي

يا ماليزي

o بنما

يا سويس

يستوعب الموقع الإلكتروني لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) المعلومات التي تخدم الأشخاص الذين يعتمدون المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) على أساس مطابقة الممارسة. الموارد المتاحة تشمل الدراسة 14، الذي يقدم نصائح عملية حول عملية الانتقال ودراسات الحالة بعض الدول تدفع إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو تكون في إطار العمل.

Practical Issues

يتضمن القسم الثاني من هذه الوحدة مناقشة حول الأسئلة العملية التي يجب تجنبها عند الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حول أساس نواقية التمرين. تم تصميم المعلومات التالية لتوفير نقطة انطلاق لهذه المناقشات.

Challenges

• ضرورة قبول التغيرات الثقافية والعقلية - من خلال الاستفادة من القدرة على التكيف في الصندوق

comptabilité d'exercice • Surmonter la

مقاومة التغيير • تكامل الأنظمة

المعلوماتية • تكامل سجلات الأقسام والحسابات

• تطوير سجلات الأنشطة - عمليات التثبيت الجسدي، بما في ذلك البنى التحتية

com.actifs

• الدمج

Critical Success Factors

• Mise en œuvre de la Part des haut fonctionnaires nommés. Fort soutien politique au plus haut niveau des élus. • المشاركة في

• الميزانية الأولية وتخطيط المشروع وتحليل البطاقات

• تحديد الاحتياجات : أنظمة المعلومات، التكوين، التشريع، الدعم الخارجي، المشروع.

• ميزانية

• يتم فتح الموظفين للتكوين ويقبلون منظورًا لامتناهًا للتمرين.

• اكتشاف أن الإصلاح يهدف إلى تحسين الإدارة المالية وليس مجرد ممارسة للمحاسبة.

Lessons

- ينبغي أن يكون اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمثابة وحدة متكاملة وأولية للدفع. • سوتيان أكتيف
- عبارة عن قمة (سياسية وإدارية) لمجموعة الحكومة، وتضم "المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام".
- بطل "
- ضرورة وجود خطة عمل كاملة مع التأخير الواقعي والمرونة والفعالية
- ترخيص التعديل
- رئيس المشروع ومعدات المشروع الفعالة
- كفاءة استخدام الموارد المحدودة
- النظرية والعملية الفعالة من النوع «التعلم»
- العمل « • استراتيجية الاتصال الفعال
- إن إصلاح الأنظمة المعلوماتية يتكامل جزئيًا منذ البداية • فعالية التكوين
- sur la Signification et l'utilisation des informations d'accumulation • Nécessité de
- retraiter et ateliers • éloigner des activités quotidiennes على اختراع الأنشطة
- ne le laissez pas jusqu'à la fin. • dès le début - ne le laissez pas jusqu'à la fin. من الضروري
- اجتياز المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (تجد حكومات معينة هذا الأمر المفيد)

Risk Approach

- تحليل المخاطر - التأثير والاحتمالية Se
- التركيز على تأثير مرتفع، واحتمال مرتفع
- تأثير ضعيف - مهم؟
- احتمالية ضعيفة - امتحان محدود؟

People

- مشروع إدارة التغيير
- مجموعة المشاريع
- مجال الاتصالات
- بيع المزايا
- المعدات المالية
- أفراد آخرون
- مدراء/مراقبو الميزانية
- موردو المعلومات
- Entraînement

Political Support

المشروع

س القيادة

التشريعات

الموارد

أمثلة على المشاكل

الأنشطة التي تم تحديدها

o Créances douteuses

العمر أو وكالات تدوين الائتمان

Practical Issues: Current Assets

مصدر المعلومات	قاعدة الخزنة	شرط
سياسة معادلات الخزنة ملفات الاستثمار	لا يتضمن التأكيد les معادلات الخزنة	خصائص وخصائص مرادف
ملفات المدينين لا متر؟ جزء فعلي/طويل الأجل؟	غير شامل	كريسانس (التغيير / عدم التغيير)
ملفات المدينين لا متر؟ جزء فعلي/طويل الأجل؟	غير شامل	الجزء الفعلي دي المدى الطويل كريسانس
سجلات الاختراع؟ لا متر؟	غير شامل	إنقبتير

Practical Issues: Non-Current Assets

مصدر المعلومات	قاعدة الخزنة	شرط
تسجيل الأنشطة ؟ حقوق الخدمات العامة Dossiers d'impôt foncier	غير شامل	الممتلكات والاستخدامات والمعدات
سجلات الاختراع من المحتمل أن يكون لدينا معلومات حول الأنشطة المضمنة المولدة داخليًا	غير شامل	تتضمن الأنشطة
ملفات المدينين لا متر؟ جزء فعلي/طويل الأجل ؟	غير شامل	المدى الطويل كريسانس
ملفات الاستثمار؟ لا متر؟ جزء فعلي/طويل الأجل ؟	غير شامل	الاستثمارات

Practical Issues: Current Liabilities

مصدر المعلومات	قاعدة الخزنة	شرط
ملفات créanciers لا متر؟ جزء فعلي/طويل الأجل ؟	غير شامل	التجارة وغيرها ديتيس
عملية تحديد الهوية؟ Équipes juridiques أصحاب المشاريع	غير شامل	أحكام
ملفات d'emprunt لا متر؟ جزء فعلي/طويل الأجل ؟	غير شامل	إمبرونت
أنظمة RH من الخبراء ؟ Échantillonnage (p. ex., congés accumulés)	غير شامل	المزايا الاجتماعية (اكتويل)

Practical Issues: Non-Current Liabilities

مصدر المعلومات	قاعدة الخزنة	شرط
أنظمة RH الاكتاريون (خاصة التعريف المعاشات التقاعدية)	غير شامل	المزايا الاجتماعية (غير فعلي)
عملية تحديد الهوية؟ الملفات القانونية ؟ سجلات الملكية ؟ التصنيف والقياس	غير شامل	المواقع المالية
d'emprunt La mesure؟ Dossiers جزء فعلي/طويل الأجل ؟		التمويل على المدى الطويل غير شامل
كوتترات التصنيف والقياس	غير شامل	امتياز الخدمات التصرفات

Practical Issues: Net Assets / Equity

مصدر المعلومات	قاعدة الخزنة	شرط
سجلات القرارات • الوزارة • إدارية	غير شامل	محميات
التعديلات عبر تراكم زائدة أو عجز يمكن أن يكون حسابًا مختلفًا	التوازن. لا تتضمن جميع التعديلات لعناصر التنظيم	تراكمت الزائدة يا عجز

Adjustments through Accumulated Surplus or Deficit

الجمود الجسدي	105250
الأرجنتين إلى البنك	10350
إجمالي النشاط	115600
بريتس	(104500)
إجمالي المسؤوليات	(104500)
تراكم الفائض/العجز	11100

Discussion and Questions

نختتم هذه المقدمة بالاعتماد الأول للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس القدرة على ممارسة الرياضة.

يجب على المشاركين الإشارة إلى أسئلة المراجعة لاختبار معرفتهم.

قم بزيارة صفحة : Web de l'IPSASB

<http://www.ipsasb.org>

Review Questions

السؤال رقم 1

في أي ظروف يتعين على الكيان أن يقوم بإعداد الحالات المالية التي تمر بمرحلة انتقالية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؟ يوركوي؟

السؤال 2

هل يمكن استبدال الإعفاءات السابقة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 (الحل) التي لا تؤثر على نظام تقييم الأداء (PAS) على العرض الدقيق والمطابقة؟

(أ) إعفاء ثلاث مرات من المحاسبة و/أو تقييم القيود الجسدية (ب) الاستفادة من

التكلفة المفترضة لتقييم الجمود الجسدي (ج) إعفاء ثلاث سنوات

من أجل المحاسبة وتقييم الإيرادات قبل التغيير (د) إعفاء العرض

المعلومات المقارنة في الدول المالية الأولى (هـ) المعلومات المتعلقة بالأطراف المعنية

Answers to Review Questions

السؤال رقم 1

يتعين على الكيان إعداد حالات مالية انتقالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عندما تستفيد من كل أو جزء من الإعفاءات السابقة بموجب المعيار IPSAS 33 التي تؤثر على العرض الدقيق والمطابقة.

يجب أن توفر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الكيانات، أول حالات تمويلها، الوضع المالي والأداء المالي وتدفق خزانة المنشأة. لن يكون هذا ممكنًا عندما تستخدم المنشأة الإعفاءات السابقة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 33 والتي تؤثر على العرض الدقيق لحالات التمويل وقدرة الكيان على تأكيد الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال طريقة قابلة ممارسة الرياضة.

وإلى أن يتم اعتماد أول دولة تتبنى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال التأكد من امتثالها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الالتزام بالممارسة، يتعين عليها إعداد الحالات المالية الانتقالية بعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. لا يجوز للمتبنين الأول أن يستعيد امتثالاً كاملاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحيث يكون مطابقاً لجميع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في هذا التاريخ (استثناء الإعفاءات المصرح بها بموجب المعيار IPSAS 33 والتي لا تؤثر على العرض الدقيق) وآخرون المطابقة.

السؤال 2

الرد هو (ب) و (د).

تمنع إعفاءات المحاسبة وتقييم عمليات التثبيت الجسدية والمنتجات دون تغيير كيان مقدم الخدمة من الوضع المالي والأداء المالي و/أو تدفق الخزينة. يعد الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأطراف المعنية أمرًا ضروريًا حتى يتمكن المستخدمون من فهم الحالة المالية بشكل كامل. تؤثر هذه الإعفاءات على العرض الدقيق والمطابقة.

يتم نشر الملخصات ووثائق الاستشارة ومنشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين الأخرى بواسطة الاتحاد الدولي للمحاسبين وهي محمية بموجب حقوقه

الكاتب.

لا يقبل الاتحاد الدولي للمحاسبين أي مسؤولية عن الأضرار الناجمة عن جميع الأشخاص الذين يثيرون أو يمتنعون عن العمل على أساس العناصر التي تتضمنها هذه النشرة، والتي تسببها الإهمال أو الزيادة.

شعار الاتحاد الدولي للمحاسبين و"الاتحاد الدولي للمحاسبة" و"الاتحاد الدولي للمحاسبين" هم علامات مودعة وعلامات خدمة للاتحاد الدولي للمحاسبين في الدول المتحدة وفي دول أخرى.

حقوق النشر © 2020 لصالح الاتحاد الدولي للمحاسبة (IFAC). جميع الحقوق محفوظة. يلزم الحصول على ترخيص من IFAC لإعادة الإنتاج أو التخزين أو الإرسال، أو لعرض استخدامات أخرى مماثلة لهذا المستند، طالما تم استخدام المستند للأفراد وليس لأغراض تجارية فريدة. اتصل ifac.org أو ifac.org لتأجيل.